



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المجلس التنفيذي - الدورة السادسة والثمانون
روما، 12-13 ديسمبر/كانون الأول 2005

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن

منحة مقترح تقديمها بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية

من خلال

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لدعم

صياغة السياسات المناصرة للفقراء والحوار والتنفيذ على المستوى القطري

المحتويات

1	أولا - الخلفية
2	ثانيا - الأساس المنطقي/الأهمية بالنسبة للصندوق
2	ثالثا - البرنامج المقترح
4	رابعا - المخرجات/الفوائد المتوقعة
5	خامسا - ترتيبات التنفيذ
7	سادسا - التكاليف الإشارية للبرنامج وتمويله
9	سابعا - التوصية

الذيل

1	الإطار المنطقي
---	----------------

**تقرير رئيس الصندوق وتوصيته
إلى المجلس التنفيذي
بشأن منحة مقترح تقديمها بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية
من خلال منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
لدعم
صياغة السياسات المناصرة للفقراء والحوار والتنفيذ على المستوى القطري**

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن منحة مقترح تقديمها من خلال منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لدعم صياغة السياسات المناصرة للفقراء والحوار والتنفيذ على المستوى القطري، بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي لمدة ثلاث سنوات.

أولا - الخلفية

1 - على الرغم من النمو الاقتصادي الملموس والحد من الفقر في إقليم آسيا والمحيط الهادي خلال العقود الثلاثة الماضية، لا تزال نسبة كبيرة من السكان تعاني من الفقر. ففي عام 2002، قدر بأن ما يقرب من 690 مليون شخص يعيشون في فقر شديد (أي أنهم يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم)، وهو ما يشكل أكثر من 60% من فقراء العالم. وهناك فروق كثيرة فيما بين البلدان فيما يتعلق بانتشار الفقر، ولكن في جميع البلدان تقريبا، يُعد سكان الريف والأسر الزراعية الأكثر فقرا.

2 - ويتعاون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع البلدان الأعضاء فيه في التصدي لقضايا الفقر الريفي. وقد أظهرت التجربة أن السياسات المناصرة للفقراء مهمة بدرجة كبيرة في محاربة الفقر الريفي. ولهذا، يؤكد الصندوق على التعاون مع الحكومات في إقليم آسيا والمحيط الهادي لصياغة وتنفيذ سياسات، وبذلك يشارك في حوار السياسات مع هذه الحكومات ومع غيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين.

3 - وأظهرت التقديرات الأخيرة لعمل الصندوق أنه على الرغم من التزامه الثابت بإيجاد حوار عن قضايا السياسات الريفية، إلا أنه لا توجد إلا أدلة قليلة على أن هذا يحدث بصورة منتظمة سواء مع الحكومات أو مع الشركاء الآخرين في التنمية. فضلا عن هذا، وعلى حين يمكن أن تشكل المشاريع أساسا للمناقشات على مستوى السياسات، فإن استخدام الأدوات غير الاقراضية خاصة في العمل التحليلي الخاص بالبلدان وما يتعلق بذلك من بناء للقدرات هو العامل الحاسم في تطوير عمليات فعالة لحوار السياسات.

4 - وعلى ضوء ما تقدم، وبناء على مهمة الصندوق التي تقضى بمساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فقد صيغ هذا البرنامج لتعزيز القدرة القطرية في مجال تحليل السياسات المناصرة للفقراء وصياغتها وتنفيذها؛ وتشجيع تقاسم الخبرات والدروس المستفادة من السياسات الناجحة فيما بين البلدان؛ وتشجيع المزيد من مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في حوار السياسات المناصرة للفقراء واستقطاب التأييد.

ثانيا - الأساس المنطقي/الأهمية بالنسبة للصندوق

5 - بدأت بلدان الإقليم في وضع استراتيجيات تركز صراحة على مناصرة الفقراء، وانعكس ذلك في وثائقها الخاصة بإستراتيجية الحد من الفقر وفي تقدير احتياجات تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وإقامة مؤسسات تركز على قضايا الفقر. غير أن صياغة سياسات جديدة وتنسيق السياسات القائمة المناصرة للفقراء غالبا ما تقيد قدرة البلد على إجراء تحليل سليم بالقدر الكافي فيما يتعلق بالخيارات المتاحة لتحقيق أهداف معينة، وآثارها المحتملة على مختلف أصحاب المصلحة.

6 - وتحتاج الوكالات الوطنية الرئيسية التي تعمل على أساس هذا البرنامج إلى القدرة على تحديد السكان المستهدفين، والاعتراف بمشاكلهم، واستكشاف سبل بديلة للعمل، وصياغة سياسات أكثر تحديدا. غير أن ضعف مثل هذه القدرة في كثير من البلدان النامية في الإقليم يشكل عائقا أمام الاستجابة بصورة فعالة للتحديات الجديدة الناشئة وإتباع سياسات مترابطة ومركزة بشكل واضح للحد من الفقر. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب القدرة المحدودة لتلك البلدان على تخصيص موارد مالية كافية لتطوير مثل هذه القدرة. ومن المتوقع أن يعمل هذا البرنامج المقترح على سد هذه الفجوة بصورة جزئية.

7 - وسوف يسهم تنفيذ هذا البرنامج بدرجة كبيرة في إقامة روابط فعالة بين مشاريع الاستثمار التي يمولها الصندوق ومستوى صناعة السياسات، باستخدام المعارف التي تتولد بطريقة أكثر تحفيزا. وهذا سوف يساعد كثيرا على تكرار وتطوير الحالات الناجحة المبتكرة على نطاق جغرافي أوسع، كما أنه سوف يمكن الفقراء بصورة مباشرة وغير مباشرة من التأثير على السياسات ذاتها. كذلك فإنه سوف يشجع على تقاسم الخبرات الناجحة فيما بين البلدان الأعضاء في مجال صياغة السياسات المناصرة للفقراء وتنفيذها. وعلى سبيل المثال، كشفت المشاريع التي يمولها الصندوق عن حوار ناجح للسياسات وتغييرات في نيبال وبنغلاديش في مجال تحسين فرص وصول الفقراء إلى الأصول التي تديرها المجتمعات المحلية مثل الموارد الحراجية والمائية. وتحرص تايلند على تقاسم سياساتها الناجحة مع جيرانها في مجال الزراعة والنهوض بالمشاريع القروية. وقد نجحت الصين في تنفيذ سياسات تشجع المشاريع البلدية والقروية على توليد العمالة والحد من الفقر. ولدى الهند خبرة في تنفيذ سياسات التمكين وإجراء تغييرات مؤسسية من أجل النهوض بالسكان القبليين.

ثالثا - البرنامج المقترح

8 - الهدف من هذا البرنامج هو مساعدة ثمانية بلدان على الحد من الفقر الريفي من خلال تحسين القدرة المؤسسية على تحليل وصياغة وتنفيذ سياسات إنمائية زراعية وريفية مناصرة للفقراء.

9 - وأما أهداف البرنامج فهي:

- بناء قدرة الوكالات الحكومية الرئيسية على تحليل وصياغة وتنفيذ سياسات مناصرة للفقراء في مجال التنمية الزراعية والريفية؛

- تشجيع تقاسم الخبرات والدروس المستفادة من السياسات الناجحة المناصرة للفقراء فيما بين البلدان عن طريق شبكة للمعارف؛
 - تشجيع المزيد من مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في حوار السياسات المناصرة للفقراء وفي مجال استقطاب التأييد.
- 10 - وسوف تتضمن الأنشطة الرئيسية للبرنامج ما يلي:

تحديد الشركاء الوطنيين وقضايا السياسات

11 - ويشمل هذا: (i) تحديد وكالة حكومية رائدة تعمل كهيئة مرجعية في كل بلد مشارك يحتاج إلى المساعدة في مجال بناء القدرات، والتأكد من طبيعة وحجم مثل هذه المساعدة؛ (ii) تحديد المجالات المواضيعية للعمل في مجال السياسات بالتعاون مع المنظمات الوطنية والمجتمع المدني وجماعات استقطاب التأييد في مجال السياسات. وقد تم تحديد المجالات التالية باعتبارها من أهم المجالات في حلقة عمل إقليمية عقدت في أبريل/نيسان عام 2005: (i) القضايا المتعلقة بالإدارة السليمة مثل اللامركزية ونقل الملكية والشراكة مع جميع أصحاب المصلحة ذوى الصلة وتمكين الفقراء؛ (ii) تدابير السياسات والتدابير المؤسسية والتنظيمية لضمان المزيد من فرص وصول الفقراء والجماعات المحرومة إلى الأصول الإنتاجية والتكنولوجيات والخدمات المالية؛ (iii) القضايا المتعلقة بالوصول إلى الأسواق وآثار العضوية في منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي والفقير الريفي.

تحليل وصياغة السياسات المناصرة للفقراء

12 - سوف يدعم البرنامج تحليل وصياغة سياسات مناصرة للفقراء مع عناصر قوية تتعلق بالملكية الوطنية وبناء القدرات. وسوف تتحقق هذه العناصر عن طريق إسناد العمل في مجال السياسات إلى الأفرقة العاملة بالتنسيق مع مركز التنسيق الوطني التابع للوكالات الحكومية الرئيسية. وسوف يختار أعضاء الأفرقة العاملة من الوكالات الحكومية ذات الصلة ومن جماعات استقطاب التأييد في مجال السياسات، وسوف تستكمل باستشاريين وطنيين حسب الحاجة. وسوف يقدم البرنامج دعماً تقنياً من جانب خبراء دوليين عندما تكون الدراية الفنية المطلوبة غير كافية. سوف يكون كل فريق عامل برئاسة منسق، وهو عادة موظف كبير من المؤسسة المعنية بالسياسات المحددة، ويختار من بين أعضائها. وسوف يناقش منسق الفريق العامل مسؤوليات الأعضاء بالاتفاق معهم، وخطة العمل والمهلة الزمنية للتنفيذ، ويضع جدول اجتماعات الفريق العامل ويعقد هذه الاجتماعات ويوجه عمل الفريق للقيام بمزيد من الأنشطة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتصل المنسق أيضاً بمركز التنسيق الوطني للحصول على المدخلات الاستشارية الدولية، وتوفير الإشراف التقني والدعم المادي/المالي اللازم للقيام بالمهمة المطلوبة. وسوف تسهم الخبرة المتاحة التي تنتقل إلى الوكالة الحكومية المعنية في تطوير قدرتها على تحليل السياسات وصياغتها وإجراء حوار مع أصحاب المصلحة.

حوار السياسات

13 - سوف ينظم حوار السياسات مع أصحاب المصلحة الوطنيين لاعتماد نتائج الدراسة ومناقشة التوصيات المقترحة بـغية إيجاد وعى بالشواغل المتعلقة بالسياسات واستقطاب التأييد للسياسات المناصرة للفقراء. ونظراً لأن مسؤولية

وسلطة أنشطة التنمية الزراعية والريفية قد انتقلت الآن إلى مستويات فرعية في بلدان كثيرة ولأن الجانب الأكبر من الإجراءات يتخذ على المستوى المحلي، فسوف يشمل حوار السياسات ممثلي الولايات والحكومات المحلية من أجل وضع شواغلهم وأولوياتهم وآرائهم في الاعتبار عند صياغة السياسات المناصرة للفقراء.

14 - وسوف ينظم حوار السياسات أيضا على المستوى الإقليمي لتشجيع تقاسم: (i) الخبرات القطرية في مجال صياغة السياسات المناصرة للفقراء والتدابير المؤسسية واستقطاب التأييد لها واعتمادها من جانب الحكومة؛ (ii) والخبرات القطرية في قضايا التنفيذ وحالات النجاح والفشل والعوامل الكامنة وراء ذلك؛ (iii) والخبرات والدروس المستفادة من البلدان التي لا يشملها البرنامج؛ (iv) وقضايا السياسات والقضايا التنظيمية التي تتطلب تنسيقا واتساقا إقليميا/إقليميا فرعيا؛ (v) والتطورات الجديدة والاتجاهات الناشئة في الإقليم والتي تتطوي على دلالات بالنسبة للعمل في مجال السياسات المناصرة للفقراء على المستوى القطري؛ (vi) وأدوات التحليل الجديدة والنهج وأفضل الممارسات والتدابير المبتكرة لتعزيز السياسات والاستثمارات المناصرة للفقراء.

نشر النتائج وتقاسم الخبرات

15 - سوف يتم نشر نتائج تحليل السياسات المناصرة للفقراء وحوار السياسات والتنفيذ لتعزيز إدراجها في السياسات الوطنية. وبالإضافة إلى حلقات العمل الخاصة بأصحاب المصلحة، سوف يستخدم البرنامج طرقا ووسائل مختلفة لنشر أغراضه حسب حالة البلد وفعالية التكلفة. وتشمل بعض هذه الطرق والوسائل ما يلي: (i) استخدام تكنولوجيا المعلومات لإنشاء مواقع خاصة على شبكة الإنترنت و/أو روابط مع مواقع المؤسسات الإنمائية ذات الصلة على هذه الشبكة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني؛ (ii) وإصدار ملخصات للسياسات ورسائل إخبارية ونشرات جذابة ومبسطة لتوثيق النتائج والدروس الإيجابية؛ (iii) وكتابة مقالات في الصحف واستخدام التلفزيون الوطني والإقليمي وإذاعات FM والإذاعات المجتمعية؛ (iv) وتشجيع مراكز التنسيق الوطنية على عرض الأنشطة الجارية ونتائج البرنامج في منتديات إنمائية ذات صلة تنظم في البلاد من وقت إلى آخر.

دعم تنفيذ سياسات مختارة لمناصرة الفقراء

16 - سوف يدعم البرنامج تنفيذ سياسات مناصرة للفقراء في مجال التنمية الزراعية والريفية عن طريق: (i) إعداد استراتيجيات وخطط عمل تشغيلية؛ (ii) واستعراض الإطار القانوني والمؤسسي؛ (iii) وصياغة القوانين واللوائح وإجراءات العمل؛ (iv) واستقطاب التأييد في مجال السياسات والنشر لاطلاع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل الحصول على دعمهم من أجل التنفيذ؛ (v) والتدريب والأنشطة الأخرى لبناء القدرات بما في ذلك إعداد مبادئ توجيهية لتعزيز القدرة على التنفيذ.

رابعا - المخرجات/الفوائد المتوقعة

17 - سوف يسهم البرنامج في استراتيجية الصندوق للتأثير على السياسات الوطنية التي تمس سبل المعيشة الاقتصادية لفقراء الريف عن طريق تحسين قدرة المؤسسات الحكومية الرئيسية والمهنيين على تحليل السياسات

المناصرة للفقراء في قطاع التنمية الزراعية والريفية، وعن طريق تشجيع تقاسم الخبرات والدروس المستفادة فيما بين البلدان.

18 - وسوف تظهر آثار البرنامج في أعمال المهنيين بالوكالات الحكومية الرئيسية التي سوف تضطلع بمختلف الأعمال التحليلية في حين سوف يكون الأثر على شكل قرارات خاصة بالسياسات على المستوى القطري وإلى حد ما على المستوى الإقليمي تستند إلى قرارات للسياسات يمكن التحقق منها وتنفيذها ورصدها بصورة موضوعية. ومن المتوقع أن تظهر هذه السياسات في صورة طلب على مستوى الإدارة العليا وتقديم مقترحات للسياسات بناء على عمل تحليلي موضوعي يقوم به مهنيون من المستوى المتوسط تشركهم مؤسسات مختارة في البلدان التي يشملها البرنامج.

19 - وسوف يكون المستفيدون النهائيون من البرنامج هم فقراء الريف الذين سوف تتحسن سبل معيشتهم عن طريق فرص أفضل للوصول إلى الموارد الإنتاجية والتكنولوجيا والأسواق والخدمات المالية نتيجة لوجود بيئة للسياسات التمكينية.

20 - وأما نتائج البرنامج المتوقعة فهي:

- صياغة وتنفيذ سياسات محددة تتصدى بشكل مباشر لاحتياجات المزارعين وأصحاب المشاريع الصغيرة والجماعات المحرومة والعقبات التي تواجههم؛
- تحسين قدرة الوكالات الحكومية الرئيسية على تحليل وصياغة وتنفيذ وتقييم أثر السياسات الإنمائية الزراعية والريفية المناصرة للفقراء؛
- زيادة الوعي بين أصحاب المصلحة في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشواغل السياسات واستقطاب التأييد للسياسات المناصرة للفقراء؛
- تقاسم نتائج تحليل السياسات المناصرة للفقراء وحوار السياسات والخبرات الإيجابية وأفضل الممارسات في مجال الحد من الفقر الريفي بغية تيسير تعميمها في السياسات الوطنية.

خامسا - ترتيبات التنفيذ

21 - سوف ينفذ هذا البرنامج بالتعاون الوثيق مع الوكالات الحكومية الرئيسية في البلدان المشاركة، وجماعات استقطاب التأييد في مجال السياسات، ومعاهد السياسات الوطنية والإقليمية والشركاء الوطنيين الآخرين. وكما اتضح في حلقة عمل عن التخطيط التي نظمت في بانكوك، تايلند، في أبريل/نيسان 2005، أبدت البلدان المشاركة إحساسا قويا بالملكية والالتزام بأن تصبح من الشركاء الكاملين والإيجابيين في تنفيذ هذا البرنامج على المستويين القطري والإقليمي.

22 - وتم اقتراح منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتكون الوكالة المنفذة للبرنامج من خلال مكتبها الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي في بانكوك. وتكمن الميزة النسبية للمنظمة في خبرتها المتراكمة في تقديم المشورة في مجال السياسات للبلدان الأعضاء في الإقليم؛ وفي مساعدتها في البرمجة القطاعية للحكومات الوطنية والجهات المانحة على السواء لتحديد فرص الاستثمار القائمة على الاحتياجات؛ وفي مشاركتها المستمرة في تنفيذ مشاريع ميدانية، وفي



وجودها الإقليمي والقطري المكثف وشبكتها داخل الإقليم. فضلا عن هذا، سوف توفر المنظمة خبرتها التقنية الكبيرة من خلال تنسيق أنشطة البرنامج. وسوف تسهم أيضا في التمويل من خلال برنامج التعاون التقني وبالدعم العيني وتوفير الموظفين لأغراض المساندة التقنية.

23 - ويمكن للصندوق أن يستفيد من القدرة المهنية من خلال منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وموارد شبكتها والبناء على خبرتها في الإقليم. ويمكن للصندوق أيضا أن يضيف الاهتمام بالفقر الريفي إلى تحليل وحوار السياسات عن طريق المساهمة بدرايته الفنية وبالدروس المستفادة من الفقر الريفي عن طريق خبرته على مستوى المشاريع والبرامج الناجحة.

24 - سيكون للبرنامج المقترح مقران، حيث سيكون المقر الرئيسي للبرنامج في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي التابع من خلال منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والذي سوف يقدم الدعم للبلدان المشاركة. أما الأعمال التحليلية الفعلية وما يرتبط بها من أعمال ميدانية على المستوى القطري فستكون في عواصم البلدان المشاركة حيث توجد المؤسسات النظرية والكثير من موظفيها المهنيين المشاركين في تحليل السياسات. وفي هذه البلدان، سوف يمثل البرنامج عن طريق خبراء استشاريين وطنيين تعيينهم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمات وطنية يتم اختيارها كمراكز تنسيق من جانب الحكومات المعنية التي سوف تنشئ شبكة للسياسات القطرية تضم أصحاب المصلحة ذوى الصلة.

25 - وسوف ينفذ البرنامج في ثمانية بلدان وهي: الصين، والهند، وإندونيسيا، وكمبوديا، وفييت نام، ونيبال، وباكستان، وسرى لانكا. وتشكل البلدان المشاركة خليطا من البلدان الكبيرة والصغيرة نسبيا والتي تتوفر لديها خبرة كافية للمشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات المناصرة للفقراء؛ وباستطاعة كل منها تقاسم خبراتها والاستفادة من أنشطة البرنامج، ويمكنها أن تكون المستفيد الرئيسي من البرنامج.

26 - وسوف يرتبط هذا البرنامج أيضا ببرامج إقليمية وقطرية أخرى ينفذها الصندوق تضم عناصر تتعلق بالسياسات بما في ذلك مبادرات الحضور الميداني ومبادرات حوار السياسات المدعومة بمنح قطرية وإدارة المعارف.

27 - وسوف يتم تعيين ميسر للسياسات خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى للإشراف على التنفيذ العام للبرنامج في البلدان المشاركة. وسوف يتم اختياره وتعيينه بالتشاور مع الصندوق الذي سوف يستعرض أيضا صلاحياته ويقرها. وسوف يساعد ميسر السياسات خبراء استشاريين دوليين ووطنيين يعينهم البرنامج كلما اقتضت الضرورة. وبالنسبة للفترة المتبقية من البرنامج وبعد بدء الأنشطة بصورة سلسة، سوف يوفر المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي التابع من خلال منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المساندة التقنية والإشراف على أنشطة البرنامج من خلال موظف تنسيق للبرنامج من المكتب الإقليمي، وسوف يقدم تقارير مرحلية ومالية للصندوق بصورة دورية.

28 - وسوف يعاون ميسر السياسات فريق استشاري إقليمي. وسوف يعمل هذا الفريق كمصدر للموارد الإقليمية ويوفر المبادئ التوجيهية العامة ويساعد في تحديد الاحتياجات القطرية ووضع أولوياتها، ويشرف على التقدم. كما أن الفريق الاستشاري الإقليمي سوف يساعد البرنامج أيضا على إقامة تحالفات مترابطة مع معاهد تحليل السياسات في الإقليم. وسوف يضم الفريق ممثلين للصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية



الدولية التي تعمل في الإقليم، والجهات المانحة الرئيسية. وسوف يجتمع الفريق الاستشاري الإقليمي مرة واحدة على الأقل كل عام، وسوف يطلب من أحد الأعضاء البارزين من خارج منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو الصندوق رئاسة اجتماع الفريق الاستشاري الإقليمي على أن يتم اختياره بناء على توافق الآراء.

29 - ومن المسلم به أن هذا الأمر يحتاج إلى التزام طويل الأجل وجهود لبناء القدرات في مجال السياسات المناصرة للفقراء، ووضع سياسات وإدراجها في الإطار الإنمائي للبلدان. وسوف يستمر البرنامج لمدة ثلاث سنوات، ولكن بناء على إنجازات البرنامج وآثاره، التي سيتم تقييمها بنهاية السنة الثانية، قد ينظر الصندوق في تقديم مزيد من التمويل.

سادسا - التكاليف الإشارية للبرنامج وتمويله

30 - سوف تكون مدة البرنامج ثلاث سنوات. وتقدر التكلفة الإجمالية بمبلغ 2 126 000 دولار أمريكي. ومن المتوقع أن تسهم الحكومات المشاركة بمبلغ 150 000 دولار أمريكي بصورة عينية على شكل تخصيص موظفين ودعم لوجستي ومكاتب لمراكز التنسيق الوطنية واستخدام مرافقها. وسوف تساهم حكومة تايلند بمبلغ 50 000 دولار أمريكي على شكل مرافق تدريبية لتقاسم المعارف وبناء القدرات. ومن المتوقع أن تساهم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بمبلغ 426 000 دولار أمريكي من برنامجها العادي ومواردها الخارجة عن الميزانية على شكل دعم عيني، وموظفين لأغراض المساندة التقنية (بما في ذلك موظف التنسيق)، وأنشطة تقنية أخرى ومطبوعات على المستويين الوطني والإقليمي. وتقدر المساهمة الصافية للصندوق بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي بموجب نافذة المنح القطرية.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

**مؤشرات التكاليف والتمويل
(بالدولارات الأمريكية)**

المجموع	الحكومات المشاركة	تايلند	منظمة الأغذية والزراعة	الصندوق	الفئة
					تحليل السياسات والحوار والتنفيذ على المستوى القطري
-	140 000	-	84 000	620 000	خبراء وطنيون وتكاليف التشغيل
-	-	-	-	40 000	المعدات
-	-	-	-	40 000	المطبوعات
-	10 000	-	-	40 000	حلقات عمل تدريبية
974 000	150 000	-	84 000	740 000	المجموع الفرعي
					تكاليف تشغيل البرنامج
-	-	-	-	85 000	السفر وبدل المعيشة اليومي
-	-	-	-	20 000	تكلفة تشغيل المشروع
-	-	-	36 000	80 000	التكلفة الإدارية
-	-	-	-	10 000	المعدات
231 000	-	-	36 000	195 000	المجموع الفرعي
					الدعم التقني الدولي
-	-	-	86 000	175 000	ميسر السياسات - 18 شهرا
-	-	30 000	64 000	194 000	خبراء استشاريون مؤقتون للمساعدة التقنية
-	-	-	126 000	-	موظف التنسيق من المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادى التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
675 000	-	30 000	276 000	369 000	المجموع الفرعي
					حلقات العمل الإقليمية/حوار السياسات/المطبوعات
-	-	20 000	20 000	40 000	حلقات العمل/حوار السياسات
-	-	-	10 000	20 000	المطبوعات
110 000	-	20 000	30 000	60 000	المجموع الفرعي
1 990 000	150 000	50 000	426 000	1 364 000	المجموع
136 000	-	-	-	136 000	النفقات العامة من خلال منظمة الأغذية والزراعة (10%)
2 126 000	150 000	50 000	426 000	1 500 000	المجموع الكلي

سابعاً - التوصية

31 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على تقديم المنحة المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق، في سبيل التمويل الجزئي، لصياغة السياسات المناصرة للفقراء والحوار والتنفيذ على المستوى القطري، لفترة ثلاث سنوات، تبدأ في عام 2006، منحة لا تتجاوز مليون وخمسمائة ألف دولار أمريكي (1 500 000 دولار أمريكي) من خلال منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقترحة للمجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

LOGICAL FRAMEWORK

Programme Goal	Measurable Indicators	Mode of Verification	Assumptions
To enhance institutional capacity of selected member countries in the analysis, formulation and implementation of pro-poor agricultural and rural development policies	Improved institutional capacity of the selected national focal point organisation to analyse, formulate and implement pro-poor agricultural and rural development policies	Programme reports, backstopping mission reports	Participating national governments are seriously committed to adopting pro-poor policies and enhancing policy analysis capacity
Programme Objectives	Measurable Indicators	Mode of Verification	Assumptions
(i) Promote sharing of experiences and lessons learned on successful pro-poor policies among countries through a knowledge network and other international forums.	Number of events organised for sharing of experiences and lessons learned on successful pro-poor policies among countries; establishment of a knowledge network; number of other international networks and forums established for sharing of experiences and lessons learned	Programme reports, backstopping mission reports	Stakeholders represented at the national regional levels are open to dialogue and receptive of regional and international support and cooperation
(iii) Build capacity of key government agencies (viz., Ministry of Agriculture, National Planning Agency, National Poverty Reduction Agency, Financial Authority) in the analysis, formulation, implementation and monitoring of pro-poor policies	One focal point organisation identified in each participating country; a small number of major thematic areas identified, and policy analysis exercises carried out focusing on those thematic areas; pro-poor agricultural policies formulated and implemented	Programme reports, backstopping mission reports, sectoral monitoring reports of national governments	Participating countries and national focal points are seriously committed to enhancing capacity in policy analysis within and outside the public sector and in formulating pro-poor policies; security situation in the countries does not hamper implementation of the Programme
(iii) Promote greater participation of the civil society and private sector in promoting pro-poor policy dialogue and advocacy	Number of agencies engaged in policy analysis outside the public sector	Programme reports, backstopping mission reports, sectoral monitoring reports of national governments	Participating national governments encourage collaboration and partnership with agencies outside the public sector in policy analysis, dialogue and advocacy
Proposed Outputs	Measurable Indicators	Mode of Verification	Assumptions
(1) Sharing of innovative approaches and experiences in rural poverty reduction, and identification of possible areas for support through policy dialogues held at national and regional levels	Number of dialogues held at the national and regional levels; number of possible areas of regional and international support and cooperation identified	Programme reports, backstopping mission reports	National governments and other stakeholders demonstrate strong support for sharing of innovative approaches and experiences in rural poverty reduction through policy dialogues at the national and regional levels, and identify areas needing support

<p>(2) Enhanced capacity of the identified key institutions to analyse, formulate, implement and assess the impact of pro-poor agricultural and rural development policies</p>	<p>A leading government organisation identified to serve as national focal point; thematic areas identified for policy work in collaboration with the national organisations; number of policy analyses undertaken; number of pro-poor agricultural and rural development policies formulated and implemented</p>	<p>Programme reports, backstopping mission reports, sectoral monitoring reports of national governments, feedback from other donors involved in the sector</p>	<p>Programme provided resources are effectively utilised, security situation in the country does not hamper implementation of the Programme</p>
<p>(3) Increased awareness among the concerned stakeholders in the government, private sector and civil society about the policy concerns and advocacy of pro-poor agricultural and rural development policies</p>	<p>Number of awareness raising events/dialogues organised; number of participants representing the public sector, private sector, universities/academic centres/research service providers and NGOs/civil society organizations (CSOs) in such events; number of the public sector, private sector, universities/academic centres/research service providers and NGOs/CSOs actually involved in pro-poor policy formulation and advocacy; number of formal partnership agreements with agencies outside the public sector</p>	<p>Programme reports, minutes of meetings/workshops, reports/statements of stakeholders outside the public sector</p>	<p>Participating national governments encourage collaboration and partnership with agencies outside the public sector in policy analysis, dialogue and advocacy</p>
<p>(4) Formulation and implementation of sharpened policies that directly address the needs and constraints of the poor farmers and entrepreneurs, and disadvantaged groups, including women, marginal farmers and landless rural workers</p>	<p>Number of new policies formulated/existing policies amended; policy briefs and position papers prepared directly addressing the needs, constraints and opportunities of the poor farmers and entrepreneurs, and DAGs</p>	<p>Programme reports, reports/statements of stakeholders outside the public sector</p>	<p>-do-</p>
<p>(5) Generation of updated information on ongoing interventions on the poverty front, new approaches being pursued, and identification of major gaps which can assist governments, IFAD and other development partners in designing their further programmes in the countries of the region</p>	<p>Documentation of updated information, new approaches, and briefs and position papers dealing with poverty reduction; number of cases where the generated information has fed into formulation of new programmes/projects by IFAD and other development partners</p>	<p>Programme reports, backstopping mission reports, reports of IFAD and other development partners</p>	<p>Development partners are willing to share and benefit from new ideas and experiences</p>

Key Programme Activities		Mode of Verification	Assumptions
<ul style="list-style-type: none"> • Facilitation of regional policy dialogues to promote sharing of country approaches to and experiences in poverty reduction • Identification of a leading government agency acting as focal point in each participating country needing capacity building assistance • Identification of thematic areas for policy work in collaboration with the • national organisations • Review of existing agriculture-related policies and strategies in the context of the country's development framework including poverty reduction strategy papers, MDG needs assessment and sectoral business plans and the identified thematic areas • Identification of policy gaps and further analytical work needed to formulate pro-poor agricultural policies in the selected thematic areas • Preparation of analytical reports providing recommendations for policy and institutional reforms, development of action plans for operationalization of existing pro-poor policies • Capacity building in formulating and implementing pro-poor policies in participating countries in consultation with the relevant stakeholders • Facilitation of policy dialogues with national stakeholders to validate the study findings and discuss the proposed recommendations with a view to building awareness of the policy concerns and advocacy of pro-poor policies. 		<p>Programme backstopping reports, mission reports</p>	<p>Financial resources are used efficiently and accountably, and agreed annual work plans are properly followed</p>